المجتمع والناس

إعداد/إيفاق سلطان

انتخاب هيئة لفرع النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية بعمران

عمران / متابعات :

انتخب المؤتمر الفرعي الثاني للنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية بمحافظة عمران هيئة إدارية جديدة مكونة من 11 عضوا برئاسة محمد يحيى جابر.

كما انتخب المؤتمر لجنة للرقابة والتفتيش مكونة من ثلاثة أعضاء برئاسة عبدا لكريم هادي المعمري، إلى جانب انتخاب عشرة مندوبين إلى المؤتمر العام للنقابة العامة للمهن التعليمية التربوية الذي سيعقد في صنعاء خلال الفترة القادمة .

وفي افتتاح المؤتمر أشار أمين عام المجلس المحلي بالمحافظة صالح زمام المخلوس ومدير عام مكتب التربية والتعليم نايف مجيديع, إلى دور النقابة في خدمة قضايا المعلمين والتربويين وتحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية .

ودعا المخلوس ومجيديع المشاركين في المؤتمر البالغ عددهم 253 مندوبا إلى التفاعل الإيجابي الجاد للمساهمة في الارتقاء بالعملية التعليمية والتربوية في المحافظة بما يلبي الآمال والتطلعات.

(14أكتوبر) ترصد أهداف ومهام المفوضية السامية للاجئين بعدن:

إنشاء فريق عمل للهجرة المختلطة برئاسة المفوضية السامية والهجرة الدولية في عدن وصنعاء

المفوضية السامية تفتح مركزا ثانيا في أحور لاستقبال الواصلين الجدد

بناء (400) ملجأ في مخيم خرز حصيلة ثمار المفوضية السامية و(كير) بالإضافة إلى 50٪ من القوى العاملة من القرية المحلية

تعتبر اليمن بلدا فريدا في شبه الجزيرة العربية كونها تتسم بكرم الضيافة وحسن الاستقبال للزائرين والملهوفين من الكوارث والحروب من مختلف الأقطار الشقيقة والصديقة خصوصا إخواننا اللاجئين،بالرغم من وجود هيئة بين الوزارات للتعامل مع قضايا السياسات،فليس هناك حتى الآن مكتب اللاجئين .

في العام الماضي2008م،نزل أكثر من50 ألفاً إلى السواحل اليمنية(زيادة تقدر بـ70٪عن السنة المنصرمة)،ما يضع عبئاً كبيراً على موارد اليمن المحدودة ، كما أن الموقف الكريم والمضياف لليمن تجاه الصوماليين متواصل في منح اللجوء للجميع ، كذلك فإنهم يميلون من ناحية أخرى،في مواجهة واقع مختلف،إلى طلب الحصول على لجوء في مكاتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين و في هذا السياق،فإن أكثر من (50,000)من المهاجرين المختلطين جاؤوا من خلال خليج عدن والبحر الأحمر مشكلين بذلك تحدياً خطيراً أمام القدرة الحكومية في الوفاء بالتزامات حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وكذا مخاوفها الأمنية فيما يتعلق بحماية البلد من الدخول غير الشرعي،كما أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين مستمرة في تشجيع الحكومة اليمنية.

رصد / محمد فؤاد

مخيم اللاجئين في خرز

بعدد سكان يقارب (11,000) لاجئ مر معسكر خرز بتغيرات هامة وعملية تطوير في عام 2008م الماضي تحت رعاية صندوق إيكوة حيث قامت المفوضية السامية لشئون اللاجئين ببناء حمامات و4 فصول دراسية جديدة إلى جانب تحسين مركز التسجيل وتحسين وتوسعة مركز الاستقبال ورفع مستوى نظام توزيع المياه في المخيم كما أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين والمنظمة غير الحكومية «كير» قامتا بإكمال المبنى المكون من (400) مأوى في مخيم خرز وفي الوقت نفسه القيام بدعم المجتمع المضيف من خلال استخدام (50٪) من القوة العاملة في القرية المحلية.

وإضافة إلى الطعام الذي تم توزيعه بناء على حصص غذائية عامة وكاملة فإن المفوضية السامية لشئون اللاجئين قدمت أيضاً معجون الطماطم (الصلصة) للاجئين إلى جانب التغذية المدرسية في المدرسة الابتدائية التي يتم تقديمها من قبل برنامج الغذاء العالمي للفتيات اللاتي يحضرن التعليم الثانوي بهدف حفض نسبة التسرب فضلاً عن ذلك فإن برنامج الغذاء العالمي قدم حصصا غذائية لـ(600) مستفيد من برنامج التغذية التكميلي الذي يشمل أطفالا يعانون من سوء التغذية والنساء الحوامل والمرضعات.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فإن المفوضية السامية لشئون اللاجئين قامت بدعم مبادرات التعليم براتب كامل لمدرسين وطلاب وعددهم (54) تم تسجيلهم في التعليم العالي بفضل المنحة المدرسية التي تم الحصول عليها من قبل هاوارد بوفيت.

بالنسبة للتدريب المهني وأنشطة توليد الدخل، فإن منظمة كير، برعاية صناديق المفوضية / الاتحاد الأوروبي تقوم ببناء مركز تدريب مهني مكون من (5) غرف والبدء في مشاريع إعاشة (100) أسرة بناءً على تقييم قامت به منظمة (الفاو) وتعمل منظمة أدرا على إقامة فصول محو أمية وقدمت تدريباً مهنياً فضلاً عن الدعم في تطوير العمل في صناعة السلات، الحياكة والخياطة لـ(28) امرأة و(18) رجلاً.

اللاجئون في المناطق الحضرية عدن

بعد التشاور مع السلطات استمرت المفوضية السامية لشئون اللاجئين في رفع مستوى الظروف المعيشية في (البساتين) وهي ضاحية من ضواحي عدن حيث يقع أغلبية اللاجئين الحضر، وفيما يتعلق بمسألة المياه والصرف الصحي فإن المفوضية السامية لشئون اللاجئين قدمت المياه لـ (6) رياض مجتمعة واشترت (200) منهل مع صناديق الاتحاد الأوروبي لتحسين عملية الصرف الصحي ووقعت اتفاقية فرعية مع منظمة كير حول إدارة المخلفات البشرية الصلبة.

وفي قطاع الصحة قام مستشار الصحة العقلية بخلق الوعي للحاجة إلى دعم قائم على المجتمع ولتعزيز مهارات موظفي الصحة في المركز الصحي كما تم فتح وحدة الصحة الإنجابية في منتصف العام، وبذلك تيسر وصول النساء الحوامل للولادة في تلك المنطقة، كما أصبحت المفوضية السامية لشئون اللاجئين قادرة على دعم تعزيز مدرستين بفضل صناديق الاتحاد الأوروبي و بالاشتراك مع منظمة (أدرا) أنتر سوس، استفاد (120) لاجئا من التدريب المهني و (112) من القروض الصغيرة، بالإضافة إلى أن البعثة المشتركة من قبل المفوضية السامية لشئون اللاجئين في البساتين وخرز قامت بتطوير الإستراتيجية والقيام بتوصيات ليتم تنفيذها.

ومن جانب آخر وبدعم من مستشار التدريب، تم تدريب (300) مسئول على قانون اللاجئين والمبادئ الإنسانية، وأكثر من (1000) عامل دربوا في عملية الاستجابة على (SGBV).

اللاجئون في أمانة العاصمة (صنعاء)

في مطلع 2008، تم إنشاء وحدة خدمات مجتمعية وتعزيزها بوصول موظف خدمة مجتمعية مشارك ومساعد خدمة مجتمعية لتقديم المساعدة إلى اللاجئين الأكثر احتياجا، كما تم إنشاء آلية كتابة تقارير قياسية عن (SGBV) بين (T D F) (الشريك الصحي للمفوضية السامية لشئون اللاجئين) وهي تعمل الآن كما تم تجهيز العيادة الصحية نفسها بوحدة صحية إنجابية وتزويدها بالأدوية طول السنة إلى مركز الصحة وفي صنعاء استفاد (219) لاجئا من القروض الصغيرة وتم تسجيل (148) في أنشطة تدريب مهنية مختلفة.

كما أن مستشار حماية الأطفال المنتدب من قبل (SCF) لمدة ثلاثة أشهر قدم دعماً كبيراً في معالجة الفجوات المحددة في مخاطبة ومشاورة (UAM) في تدريب عامل المجتمع لـ (TP) في قضايا حماية الأطفال وتطوير الإجراءات لمخاطبة احتياجات الأطفال اللاجئين في الحجز.

إعادة التوطين

برنامج إعادة التوطين في اليمن محدود لعدة أسباب كما أن انعدام بيانات التسجيل العالمية وكتابة التقارير كان معناه أن المفوضية السامية لشئون اللاجئين لم يكن لديها معلومات كافية لتحديد وتقييم احتياجات التوطين النسبية ، وقامت وحدة إعادة التوطين بمراجعة إجراءات التشغيل القياسية و تشمل إستراتيجية منع الاحتيال فضلا عن الآليات لتوحيد وتحديد حالات إعادة التوطين ، ففي عام 2008م كان هناك « 635» فردا تم إخضاعهم لحالة التوطين وغادر (407) أفراد .

النازحون

في عام 2008 تمكنت المفوضية السامية لشئون اللاجئين، بالتنسيق مع الفريق القطري للأمم المتحدة والسلطات المحلية تنفيذ وطنيين مقرهم في صنعاء وأطراف معنية أخرى من تقديم الحماية بما في ذلك المساعدة الأساسية لتشمل (60,000) نازح وعائد من عدة مواقع في (8) مديريات في صعدة فضلاً عن مديرية واحدة في محافظة صنعاء، وقد اشتملت أنشطة المفوضية السامية لشئون اللاجئين على تقييم الاحتياجات وكتابة التوصيف ومراقبة الحماية للنازحين والعائدين والتدريب على إدارة المعسكر وإنشاء مركز معلومات واستشارات تم مفاتحته بواسطة (700) نازح ومنهم (350) ذوو احتياجات خاصة ثم مساعدتهم (SGBV) وجلسات التوعية بفيروس الإيدز، وشراء محلي ودولي (NFIS) بما في ذلك (2000) خيمة تم توزيعها على (6163) أسرة، وتم تقديم تدريب مهارات للنازحين بالنسبة للأعتماد على الذات إلى (83) فرداً مستفيدين من نفس كمية الأسر بتخصيص المعدات، وبالتعاون مع اليونيسيف، تم إحراز بعض التقدم مع مسؤولين حكوميين لضمان وصول الطلاب النازحين إلى المدارس بغض النظر عن التوثيق.

زيادة مساحة الحماية على طول الساحل

إضافة إلى مركز الاستقبال في ميفعة على الساحل، فإنه تم فتح مركز استقبال ثان في أحور في مارس الماضي 2008م بدعم من قبل أطباء بلا حدود أسبانيا (MSF)، كما أن المركز يعتبر دائماً ويزود، مع مراكز الاستقبال في ميفعة ومخيم خرز، جميع الواصلين بما في ذلك الملابس الأساسية، البطانيات، المياه، والبسكويت عالي الطاقة، فضلاً عن خدمات الرعاية الصحية، والتسجيل الأساسي وفرصة الراحة والنقاهة لمدة (2 – 3) أيام بعد الرحلة المؤلمة نفسياً في عرض البحر، الأهم من ذلك، أنهم يحصلون على معلومات واستشارات حول حقوقهم، وواجباتهم وما يتوقعونه، فضلاً عن ذلك فإن سلسلة من الكتيبات مترجمة إلى لغات عديدة، تم إصدارها من قبل المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالنسبة للاجئين الواصلين الجدد على طول الساحل، وتم التعاقد مع المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) للقيام بالتسجيل في جميع مراكز الاستقبال الثلاثة، وبعد عملية النقاهة، يتم تزويد اللاجئين بوثيقة حماية سارية المفعول لمدة 3 أشهر خلالها يتم التقدم إلى مركز التسجيل الحكومي رسمياً، كما يتم هناك تزويد الباحثين عن اللجوء بوثيقة سارية المفعول لمدة عشرة أيام خلالها يتوجب عليهم التقدم إلى مكاتب المفوضية السامية لشئون اللاجئين للبحث عن اللجوء.

نافذة

معانة مؤسسات المجتمع المدني !

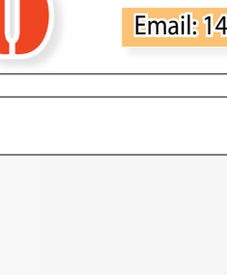

إيفاق سلطان

تعاني مؤسسات المجتمع المدني في بلادنا من مجموعة من المشكلات التي أدت إلى تراجع مستوى الدور الذي تؤديه على صعيد العمل السياسي والاجتماعي والثقافي وغير ذلك وهذه المشكلات إما أن تكون مشكلات عامة تواجهها غالبية هذه المؤسسات بغض النظر عن طبيعتها أو نوعية نشاطها وموضعها ضمن التقسيمات السابقة أو مشكلات ذات خصوصية بحسب طبيعة القطاع الذي تعمل فيه مؤسسات بعينها..ومن هذه المشكلات ، مشكلات ذات طبيعة عامة : وهي جميعًا مشكلات تتعلق بالأحوال العامة للمجتمع اليمني منها:

- مشكلات سياسية تتعلق بسوء تعامل الحكومة والأحزاب ومؤسساتها مع المجتمع المدني على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه.. كاتخاذ بعض الإجراءات بحق قادة العمل الحزبي والنقابي والأهلي بغرض تضييق الحصول على المعلومات التي تسعى جمعيات حقوق الإنسان إلى جمعها لا سيما حول أوضاع السجناء وحالات التعذيب التي تتم في مراكز الشرطة أو السجون وغير ذلك، وأيضًا أمام الصحف ومراكز الأبحاث التي تسعى إلى تحقيق شكل من أشكال الشفافية حول أداء مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والأمنية ومدى جودة وجدية هذا الأداء..
- الحالة الاقتصادية التي تمر بها البلاد في الوقت الراهن التي أدّت إلى عدم وصول الدعم المالي اللازم لهذه المؤسسات لكي تتمكن من أداء الأدوار المنوطة بها .
- مستوى الثقافة السياسية والبنية المؤسسية في بلادنا والتي تتيح حال كونها سليمة بيئة عمل ملائمة للمجتمع المدني ومنظماته المختلفة.. كل ذلك مع وجود مشكلات اجتماعية ومعيشية أخرى أدّى إلى انشغال شرائح عريضة من أبناء المجتمع عن المشاركة في العمل العام والتطوعي، والذي يتم بالأساس عن طريق المجتمع المدني ومؤسساته.
- حالة الفساد الإداري والمالي التي تعاني منها غالبية المؤسسات المدنية وخاصة الجمعيات الأهلية والصراعات السياسية الموجودة في البعض الآخر مثل الأحزاب والنقابات، كلها أدت إلى انعدام فاعليتها وعدم وجود أي نشاط فعلي لغالبية الجمعيات الأهلية .
- اختزال وسائل المجتمع المدني ومؤسساته في الجمعيات الأهلية والتعاونية وجمعيات النفع العام فقط وجعلها عنواناً للمجتمع المدني في البلاد مع جهل تام بدور جمعيات حقوق الإنسان ومراكز الأبحاث والنقابات وغيرها من التنظيمات المدنية الأخرى.

ضبط 2000 قطعة سلاح مخالفة في أسبوع

14أكتوبر / متابعات :

أسفرت حملة منع حمل ودخول الأسلحة لعواصم المحافظات في اليمن عن ضبط قرابة 2000 قطعة سلاح خفيفة مخالفة خلال الأسبوع الأول من أغسطس الجاري في عواصم المحافظات ومناطق الحزام الأمني .

وأكدت مصادر أمنية سير الحملة التي شهدت تراجعا في الفترة الأخيرة بوتيرة عالية وعدم استثناء احد مشيرة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشان قطع السلاح المضبوطة .

وأواخر يوليو الماضي أوضحت إحصائية لوزارة الداخلية أن أجهزة الأمن ضبطت أكثر من 1200 قطعة سلاح خلال النصف الأول من يوليو الماضي في مختلف مدن اليمن، فيما بلغ عدد الأسلحة المضبوطة في مناطق الحزام الامني المحيطة بالمدن وعواصم المحافظات خلال الفترة نفسها 5012 قطعة .

وكانت قيادة وزارة الداخلية وجهت في وقت سابق إدارات الأمن بالمحافظات وأمانة العاصمة بتفعيل خطة الوزارة بهذا الشأن والاستفادة من مناطق الحزام الامني لمنع تسرب الأسلحة إلى المدن.

وشددت توجيهات الوزارة على أهمية أن تنفذ مختلف الوحدات الأمنية واجباتها المحددة في الخطة وعدم التراخي أو الركون إلى حقيقة اختفاء المظاهر المسلحة من كافة المدن اليمنية .

وطالبت إدارات الأمن برفع تقاريرها اليومية عن المضبوطات من السلاح إلى الإدارة العامة للعمليات بالوزارة لمراقبة تنفيذ الخطة في كل محافظة.

المال يخفف من وطأة الألم والرفض الاجتماعي

واشنطن / متابعات

نقل موقع «لايف ساينس» عن ست دراسات أجراها علماء نفس وبروفسور في علم التسويق لمعرفة تأثير المال في قبول أو رفض المرء من المجتمع أن مجرد لمس الأوراق المالية أو التفكير بالمصاريف التي يتعين على المرء دفعها يؤثر على الإنسان بدنيا وعاطفيا.

وكانت دراسة سابقة أعدها الاختصاصي بعلم النفس جيوف ماكدونالدز من جامعة تورنتو ومارك ليري من جامعة ديوك أظهرت ترابطاً بين الألم النفسي والجسدي.

وقال البروفوسور إدوارد ديسي إن التجارب الأخيرة أظهرت أن الذين يشعرون برفض المجتمع لهم أو يتأذون جسدياً قد تزداد رغبتهم بجني المال مقارنة بمن لا تنتابهم هذه المشاعر.

وأضاف « يريد الناس الحصول على المال لأنه يهدئ مخاوفهم.. لكن الرضى الذي ينتابهم جراء ذلك اصطناعي ولا يدوم طويلاً».

ورأى الاختصاصي بعلم النفس كزنيو زهو من جامعة غوانغزو بالصين إن ذلك «ربما يشرح السبب الذي يجعل البعض مدمناً على جمع المال».